مكانة المرأة وملامح التغير الاجتماعي والثقافي(دراسة ميدانية بإحدى قرى محافظة المنوفية)

سهير حسين إبراهيم الدمنهوري[١], محمود زكي جابر[٢] , سلوى محمد فهمي البيطار[٣]

١- أستاذ الأنثروبولوجيا المساعد - كلية الآداب – جامعة حلوان
٢- أستاذ علم الاجتماع المساعد - كلية الآداب – جامعة حلوان
٣- باحثة دكتوراه - كلية الآداب – جامعة حلوان

ABSTRACT

This study concentrated on the woman status specially in the Egyptian rural society and the feastores of the cultural. Social change, her consciousness of for duties and rights.

The questionnaires:

a- What about the folk believes toward the different social behaviors?
b- What about the ratio of woman consciousness in the rural society?
c- What's the society situation toward the working women?
d- What's the relation between the woman and the political participation?
e- What's the woman role in making decision process in side the family?

Methodology:

This study depended on the following:

a- Case study.
b- Deep meeting.

The study sample:

30 Individuals
15 Educated woman
15 Uneducated woman

Important results:

1- Low status of woman in the society.
2- Preventing the woman from her rights according the cultural inheritage.
3- Shortage of law protection according the cultural inheritage.
4- The lack of economic level the ore work changes to the woman

مقدمة:

للمرأة دور متميز ومكانة سامية وحاسمة في تطور المجتمعات الإنسانية وإن رقي الأمم يأتي من خلال المكانة التي توليها للمرأة، لقد أصبح الاهتمام بموضوع المرأة قضية أساسية وحاسمة في المعالجات الاجتماعية الإنسانية. وباتت المرأة الشغل الشاغل للمنظمات وقادة الدول والمجتمعات والمؤسسات المدنية وللمختصين والمربين والمصلحين على اختلاف مدارسهم ومناهلهم المادية والروحية، حيث أصبح الشعور السائد بين طبقات المجتمع كافة بأن المرأة ما زالت أسيرة الأفكار التي تصادر دورها وتسلط الرؤية الذكورية والأنظمة القمعية التي زادت الأمور تعقيداً نتيجة الاقتتال المفتعل على المصالح الخاصة، من هنا جاءت أهمية الدراسة لإبراز مكانة المرأة وملامح التغير الاجتماعي والثقافي.

أولاً: إشكالية الدراسة:

إن مجتمع الريف المصري يمر بمرحلة من التغيرات والتحولات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذه التغيرات قد انعكست على العديد من أوجه الحياة. وبالرغم من بعض المكاسب التي حققتها المرأة من حيث التعليم وفرص العمل إلا أننا نجد تيارات متعارضة، يرى بعضها أن التحديث أتاح فرصاً أمام النساء لتحسين وضعهن، بينما ترى التيارات الأخرى أنه أدى إلى زيادة أعباء المرأة واعتمادها على الرجل وأنه يجب أن تظل تحت الوصاية سواء من الزوج أو الأخ أو حتى الزميل أو الرئيس في العمل، مما يشكل تهديداً مستمراً لمكانة المرأة في الأسرة والمجتمع. هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الاجتماعية التي تحول دون تحسين وضع المرأة ومكانتها في المجتمع ومن أهمها:

١- أن الفتاة الريفية تولد في مجتمع يؤهلها للزواج حتى ولو كانت في سن مبكرة في ظل شيوع ظاهرة تزويج الفتاة بعد سن البلوغ مباشرة مما يعرضها لمخاطر سوء التغذية مثل حمى النفاس أو الوفاة أثناء الحمل.
٢- التمييز بين الرجل والمرأة أمام القانون حتى في حالة تطوير بعض القوانين.
٣- إن بعض المجتمعات لم تمنح فيها المرأة حق الانتخاب أو حق ترشيح نفسها على مستوى المحليات، مما ينجم عنه استمرار المقاومة الرافضة لمشاركة المرأة في المجالات السياسية.

وقد حددت الباحثة إشكالية دراستها مرتبطة بالتغيرات التي طرأت على أساليب التنشئة الاجتماعية والتعليم ودور وسائل الإعلام التي أثرت في تثبيت المكانة التقليدية للمرأة الريفية من خلال الثقافة التقليدية التي أصبحت متعارضة مع ملامح التغير الاجتماعي والثقافي فيما يخص الأدوار والوظائف التي تقوم بها المرأة في واقع الحياة المجتمعية.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة على المستوى النظري في محاولة إثراء المجال النظري في العلوم الاجتماعية بطرحها للرؤى الاجتماعية القائمة عليها والتي تفترض أن ملامح التغير الاجتماعي والثقافي هي المؤثرة في وضع المرأة ومكانتها. أما أهميتها على المستوى التطبيقي فيكمن في محاولة رصد التحولات المجتمعية الجديدة وانعكاساتها على مكانة المرأة.

ثالثًا: أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة ما يلي:

١- المعتقدات الشعبية تجاه السلوكيات التالية (تفضيل الذكور على الإناث – تعدد الزوجات – ميراث الأنثى).
٢- مدى الوعي بحقوق المرأة في الريف (حق التعليم – حق الميراث – حق التربية).
٣- موقف المجتمع من عمل المرأة في الريف.
٤- علاقة المرأة بعملية المشاركة السياسية.
٥- دور المرأة في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

حاولت الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما معتقداتك الشعبية تجاه السلوكيات التالية (تفضيل الذكور على الإناث – تعدد الزوجات – ميراث الأنثى)؟
٢- ما مدى الوعي بحقوق المرأة في الريف (حق التعليم – حق الميراث – حق التربية)؟
٣- ما موقف المجتمع من عمل المرأة في الريف؟
٤- ما علاقة المرأة بعملية المشاركة السياسية؟
٥- ما دور المرأة في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة؟

خامسًا: مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المكانة الاجتماعية:

عرف " فيبر" المكانة بأنها المطالبة الفعالة بالتقدير الإجتماعى وتضفى الأوضاع المتصلة بالمكانات على أصحابها امتيازات إيجابية، كما تضفى جوانب سلبية". وقد أصبح غالبية علماء الإجتماع الأمريكيين يستخدمون مصطلحى الطبقة والمكانة بالتبادل، لقياس تقويم الأفراد لأوضاعهم داخل نسق التدرج الطبقى الإجتماعى(١).

ويشير أرفنج جوفمان Erving Goffman إلى أن هناك بعض الرموز التى من شأنها أن تظهر وضع مكانة الإنسان الإجتماعى فى المجتمع. مثل اللغة التى يتحدث بها، وقواعد الإتيكيت التى يعمل بها، وأيضا الإشارات التى يستخدم فيها يديه ، وبعض المصطلحات التى يذكرها، والمقتنيات المادية لاسيما التى يكون من الصعب الحصول عليها وامتلاكها، وهذه الرموز هى التى تحدد كل جماعة وتميزها عن غيرها من الجماعات(٢).

وانطلاقاً من التعريفات السابقة أمكن للباحثة وضع تعريف إجرائي لمكانة المرأة على أنها "الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمرأة التي تعيش في الريف المصري والذي من خلاله يتحتم عليها جملة واجبات وتوقعات لأدائها، ومدى وعيها بحقوقها وواجباتها".

٢- مفهوم الدور الاجتماعى:

عرف "أنتونى جيدنز" الدور بأنه: السلوك المتوقع من الفرد الذى يشغل وضعاً اجتماعياً معيناً(٣).

وترى سناء الخولى أن مفهوم الدور يستخدم بطريقتين: الأولى لتصوير المجموع الكلى للسلوك المقبول معيارياً فى وضع معين، والثانية للدلالة أو الإشارة إلى المتطلبات السلوكية المختلفة للوضع أو المركز وبذلك فإن كل سلوك متوقع أن يصبح دوراً(٤).

مما سبق أمكن للباحثة وضع تعريف إجرائي للدور على أنه "هو نمط من الدوافع والأهداف والمعتقدات والقيم والاتجاهات والسلوك التي يتوقع أعضاء الجماعة أن يروه فيمن يشغل وظيفة ما أو يحتل وضعًا اجتماعيًا معينًا والدور الذي يصف السلوك المتوقع من شخص فى موقف ما".

٣- مفهوم التغير الاجتماعى:

والتغير ظاهرة موجودة فى كل مستويات الوجود فى المادة الحية وكذلك الحياة الإجتماعية، أى أن التغير شرط لبقاء المجتمعات"(٥).

وترى سامية محمد جابر: "أن التغير الاجتماعي يشير إلى العملية التى يحدث التحول بواسطتها فى بناء النسق الاجتماعي ووظيفته"(٦).

ويعرف (فريدمان) Freedman التغير الاجتماعي بأنه أى تحول غير متكرر يقع فى أشكال السلوك المبنية فى جماعة أو مجتمع محدد(٧).

وانطلاقًا من التعاريف السابقة تحاول الباحثة وضع تعريف إجرائي للتغير الاجتماعي على أنه "عملية التحولات أو التبدلات الكمية أو الكيفية، المخططة أو غير المخططة في الظاهرة الاجتماعية".

سادسًا: الإجراءات المنهجية:

أ- المنهج المستخدم:

استخدمت الباحثة المنهج الأنثربولوجي لدراسة المجتمع بلغاته وعاداته وتقاليده وأفكاره التي يعتنقها أفراده على الطبيعة والاختلاط بذلك المجتمع والتفاعل معه ومعايشته من أجل الوصول إلى نظرة أكثر شمولاً واقترابًا من الواقع الحياتي لذلك المجتمع.

ب- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في دراستها الراهنة على الأدوات التالية:

١- الملاحظة بالمشاركة. ٢- المقابلة المتعمقة.

جـ عينة الدراسة:

قامت الباحثة بتطبيق الدراسة على عينة عمدية قوامها (٣٠) من النساء القاطنات بقرية البتانون – مركز شبين الكوم – محافظة المنوفية.

سابعًا: الدراسات السابقة:

١- دراسة محمد برهوم، بعنوان "مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن"، ١٩٩٠[٨]:
هدفت الدراسة إلى الوقوف على التغيرات التى حدثت فى حركة الطلاق بالمملكة الأردنية وعلاقتها بالمكانة الاجتماعية للمرأة، واعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية مع عدد المطلقات بلغ ٣٠ إمرأة، وأسفرت الدراسة عن أن النساء المطلقات يعانين من ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة خلال فترة وقوع الطلاق وما بعد وقوعه، وخاصة بين النساء الأميات اللاتى لا يجدن فرصة للعمل ويعتمدن بصفة أساسية على أزواجهن، أما النساء المتعلمات والمستقلات اقتصادياً فلم يتعرضن لمثل هذه الظروف الصعبة.

٢- دراسة سامية خضر صالح، بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي"، ٢٠٠٤[٨]:
تناولت الدراسة مشاركة المرأة ومدى اختلافها باختلاف الحالة البنائية للمجتمع، خاصة إذا طرأ على هذه البنية تغييرات فى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. واستخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، والمنهج المقارن بعقد المقارنات حول تطور مشاركة المرأة الفرنسية مقارنة بالمرأة المصرية. وأسفرت عن أن المشاركة السياسية للمرأة تختلف باختلاف الفرص المتاحة لها في العمل والتعليم.

٣- دراسة منى محمد محمد المتولي، بعنوان "المرأة في سوق العمل غير الرسمي"، ٢٠٠٦[٩]:
هدفت الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى فى منطقة درب البرابرة بحى الموسكى. واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي. وأسفرت عن معاناة الأسر من تدهور في المستوى التعليمي لأبنائها ومن أوضاع عمل قاسية.

٤- دراسة سلوى العامري بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، بعنوان "أوضاع النساء المنتخبات في المجالس المحلية"، ٢٠٠٨[١٠]:
هدفت الدراسة إلى رصد أوضاع عضوات المجالس المحلية والتعرف على خبراتهن فى خوض تجربة المشاركة السياسية على صعيد المجالس المحلية، واعتمدت الدراسة على عينة قوامها ٤٠٠ حالة من عضوات المجالس المحلية على مستوى الجمهورية. وأسفرت عن أن ثمة عقبات قد واجهت العضوات أثناء ممارستهن للعمل السياسى ومنها التمييز بين المراة والرجل، يليها عينة الرجال فى الإستحواذ على المجالس الشعبية.

٥- دراسة رويدا السيد أبوالعلا، بعنوان "التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، دراسة ميدانية على عينة من حديثي الزواج في محافظة القاهرة"، ٢٠٠٨[١١]:
هدفت الدراسة إلى رصد ملامح التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التى شهدها المجتمع المصرى خلال العقود الثلاثة الأخيرة وبيان أثرها فى تغيير البناء الأسرى وإرتفاع معدلات الطلاق بين حديثى الزواج، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخى لتأصيل الظاهرة وقياس التغيرات، ثم المنهج الوصفى التحليلى، وكذلك منهج دراسة منهج الحالة. وأسفرت عن أن تعدد العوامل والأسباب المؤدية إلى إنتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل المجتمع المصرى ما بين العوامل الخاصة (الذاتية) الدافعة أو المهيئة لحدوث الطلاق، كالنزاع الأسرى المستمر، والمعاملة السيئة ولجوء الأزواج إلى استخدام العنف والإيذاء البدنى كأساليب أساسية للتعامل مع الزوجات، والزواج المبكر.

٦- دراسة مها عزت أبوريه، بعنوان "التطورات الاجتماعية العالمية والمرأة العاملة في مصر"، ٢٠٠٩[١١]:
هدفت الدراسة إلى التعرف على إنعكاسات التطورات والتحولات الإجتماعية على أوضاع المرأة المصرية، واعتمدت على المنهج التكاملى وهو الجمع بين المنهجين الرئيسيين فى علم الاجتماع وهما المنهج الكمى والمنهج الكيفى. وأسفرت عن أن المرأة العاملة هى أولى ضحايا العولمة الإقتصادية، حيث باتت تفتقد مجالين مهمين من مجالات التوظيف والعمل هما: القطاع الحكومى والقطاع العام حيث تكون العاملات من النساء فى مقدمة ضحايا خصخصة قطاع الأعمال العام.

ثامنًا: مجالات الدراسة:

المجال الجغرافى:
يتمثل الإطار الجغرافي في إحدى قرى محافظة المنوفية وهي قرية البتانون التابعة لمركز شبين الكوم.

المجال البشري:

تم تطبيق الدراسة على (٣٠) مفردة من النساء القاطنات بقرية البتانون – مركز شبين الكوم – محافظة المنوفية.

المجال الزمني:

تم تطبيق الدراسة خلال الفترة من يناير ٢٠١١ حتى ديسمبر ٢٠١٢.

تاسعًا: الدراسة الميدانية:

١- البيانات الأساسية:

جدول رقم (١)
يوضح الحالة العمرية لمفردات العينة

المتغيرات	التكرارات (ك)	%
من ١٨ – ٣٠	١١	٣٦,٧
من ٣١ - ٥٠	١٢	٤٠
٥٠ فأكثر	٧	٢٣,٣
المجموع	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق مدى تباين أفراد العينة من حيث السن حيث جاء من يقعون في المرحلة العمرية من ٣١ – ٥٠ سنة بنسبة ٤٠%، بينما من يقعون بالمرحلة العمرية من ١٨ – ٣٠ سنة بنسبة ٣٦,٧%، في حين جاءت النسبة الأقل ٢٣,٣% لأفراد العينة الذين تجاوز سن الخمسين.

جدول رقم (٢)
يوضح الحالة التعليمية لمفردات العينة

المتغيرات	التكرارات (ك)	%
مؤهل جامعي	١٣	٤٣,٣
مؤهل متوسط	٢	٦,٧
غير متعلمة	١٥	٥٠
المجموع	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول أن ٥٠% من مفردات العينة من غير المتعلمين، بينما ٤٣,٣% منهم من الحاصلين على المؤهل العالي، في حين جاءت النسبة الأقل ٦,٧% للحاصلين على مؤهل متوسط، وهذا يدل على تباين أفراد العينة من حيث الحالة التعليمية.

جدول رقم (٣)
يوضح الحالة الاجتماعية لمفردات العينة

المتغيرات	التكرارات (ك)	%
متزوجة	٢١	٧٠
مطلقة	٥	١٦,٧
أرملة	٤	١٣,٣
المجموع	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول الحالة الاجتماعية لأفراد العينة حيث أن ٧٠% منهم من المتزوجين، بينما ١٦,٧% منفصلين عن أزواجهم، في حين أن ٤% فقط أرامل.

٢- مكانة المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية:

بالرجوع إلى البدايات الأولى لتدنى وضع المرأة فى الريف, لوجدنا المرأة بعقلها فى ظلمات الأجيال الماضية, وظلمات الجهل, والسجن المؤبد الذي بقيت فيه, حتى فقدت رشدها, وسلبت حريتها, وصار من المستحيل أن تتمتع بالحقوق التى خولتها لها الشريعة الغراء, والقوانين الوضعية, إذ جعلت فى حكم القاصر لا تستطيع أن تباشر عمل ما بنفسها, مع أن الشرع يعترف لها بتدبير شئونها المعاشية بكفاءة الرجل وصارت سجينة, مع أن القوانين تعتبر لها من الحرية ما تعتبر للرجل, وبالإجمال صارت لا شئ, وسلبت كل شئ فلا رأى, ولا فكر لها فى الأعمال, ولا قدم فى المنافع العامة, ولا ذوق فى الفنون, ولا فضيلة وطنية.

هذا على الرغم من أن مجتمعاتنا مليئة بالنساء المعيلات لأسر ويتحملن المسؤلية كما يتحملها الرجال بل ويزيد على ذلك أنها فى تلك الظروف تتعدد أدوارها وتتغير بحسب المواقف التى تتعرض لها. وفى ذلك تقول إحدى مفردات العينة من الأرامل, المعيلات لأسر "جوزي مات والبنت الكبيرة فى ستة إبتدائى والولد كان فى أولى إبتدائى, وطبعاً المعاملة اتغيرت من ناحية سلايفى "أخوات جوزي" وعم العيال كان بيزرع الأرض لكن بقى يسرقني ويسرق مال اليتامى ويقبله على نفسه, وصممت أنزل الأرض وأزرع بنفسي وأخدت عيالي معايا الغيط, وأنا معرفش إزاى أزرع ولا أجمع ولا أسقى, وبقى عم العيال يعدى علينا وإحنا فى الغيط ويشمت فينا وميرضاش يجى يساعدنا, وبقيت أشحت الناس الغريبة عشان يساعدوني, لحد ما اتعلمت أنا وعيالي الصغيرين شغل الغيط والفلاحة كله".

وعلى الرغم من إجماع مفردات العينة على مكانة المرأة في الإسلام وإعطاءها حقوقها في الميراث والتعليم والعمل وغيرها إلا أن الغالبية العظمى منهم يرون تدني مكانة المرأة في مجتمع الدراسة على الرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي المجتمع حيث أنه مازال يوجد تمييز وعدم مساواة ضد المرأة وتتمثل صور هذا التمييز وعدم المساواة في الآتي:

- التفرقة بين الولد والبنت .
- العنف والإيذاء والظلم والقهر النفسي والبدنى .
- عدم حصول المرأة على حقها فى الميراث.
- وجود قيود وضوابط لخروج المرأة من المنزل.
- تفضيل الذكر على الأنثى فى حق الحصول على التعليم .
- عدم الإنفاق على المرأة وهجرها هى وأبنائها.
- رفض الزواج الرسمي فى بعض الأحيان واللجوء إلى الزواج العرفي .

تقول إحدى مفردات العينة "أن هناك من صور التمييز ضد المرأة الكثير والكثير، فعلى سبيل المثال أن زوجي يفاضل بين الولد والبنتين في التربية ويصرح له بأشياء لا يسمح بها للبنات، وبيشد عليهم زيادة عن اللزوم، يعني حتى مجرد أن البنات يقعدوا مع أعمامهم وأخوالهم ويتحاوروا ويتناقشوا ولكن دائماً يقول لهم عيب ما تتكلموش مع حد أكبر منكم ولما يكون حد منهم قاعد يتكلم ما تتدخلوش في الكلام".

وقد لاحظت الباحثة أن تعدد الزوجات من الظواهر المنتشرة فى القرية مجتمع الدراسة, ويرجع ذلك إلى الرغبة فى الإنجاب, إذا كانت الزوجة لا تنجب, وإلى الرغبة فى إنجاب الذكور إذا كانت المرأة لا تنجب, ورغبته أيضا فى إثبات قدرته الاقتصادية والبيولوجية فى الاحتفاظ بأكثر من امرأة. وهكذا نرى أن النظرة إلى المرأة من خلال الإنجاب وذلك لأن المجتمع الريفي يرى فى عقم المرأة أمرا مهيناً.

٣- العلاقة بين الوعي القانوني للمرأة بحقوقها والتغيرات الاجتماعية والثقافية:

اتضح من خلال إجابات مفردات العينة عن العلاقة بين الوعي القانوني للمرأة بحقوقها والتغيرات الاجتماعية والثقافية أن الغالبية العظمى وعددهم (١١) من غير المتعلمات من مفردات العينة يرون أنه لا يوجد وعي لدى المرأة بحقوقها القانونية وقد ظهر ذلك جلياً في تعرض مفردات العينة خاصة المطلقات للاحتيال من قبل المحامين القائمين برفع الدعاوى بالتواطؤ مع الأزواج والعمل على ضياع حقوقهم مما يدل على عدم الوعي القانوني للمرأة بحقوقها على الرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدها مجتمع الدراسة وذلك في الآتي:

- تقول إحدى مفردات العينة "يعني يعمل إيه الوعي بالقانون مع واحدة مش متعلمة زيي كده، طيب أهو المحامي ضحك عليّ وخلاّ جوزي انتصر عليّ، والمحامي التاني أدني ماشية معاه بقى لي ٥ سنين طيب لما أشوف أخرتها معاه".
- كما تقول إحدى مفردات العينة "المرأة في مصر مفيش عندها وعي قانوني إلا لما يكون عندها مشكلة تروح المحكمة فتبدأ تعرف حقوقها ويكون عندها وعي قانوني وينعكس ذلك على الضرر والظلم الذي يقع عليها وعدم المساواة، فإذا عرفت المرأة حقوقها وكذلك الرجل فسوف يقوم على أساس الصدق والصراحة والأمانة مش هيبقى فيه مكان للغش".
- "وجود الوعي القانوني للمرأة في مصر عندما يكون لها قضية أو دعوى أكثر من المرأة البعيدة عن المحاكم والمشاكل، فهناك سيدات كثيرات لا يعرفن شئ عن قانون الأحوال الشخصية والحقوق التي أعطاها للمرأة وتسهيل الدعاوى والحكم في وقت قصير، فالوعي القانوني يرتبط بالواقع والمشكلة التي تعيشها المرأة".

٤- المرأة والتعليم:

اتضح من خلال إجابات مفردات العينة أن الغالبية العظمى منهم يرون أن المرأة لا تفرق بين تعليم الولد والبنت فهما سواء وأن الدولة أيضاً تهتم بتعليم البنت مثل الولد.

وقد لاحظت الباحثة اهتمام الغالبية العظمى من مفردات العينة سواء من المتعلمين أو غير المتعلمين بتعليم الأولاد ذكوراً وإناثًا وذلك للأسبب التالية:

- مكانة المرأة المتعلمة أفضل من غير المتعلم.
- التعليم يعطي للبنت ثقة بذاتها وبإمكانياتها.
- تكون قادرة على التصرف.
- تقوم بتعليم أولادها.
- يوسع مدارك البنت ويجعلها تتحدث بطلاقة وتتناقش بلباقة.
- حتى لا تمر بنفس الظروف الصعبة.

تقول إحدى المبحوثات "مكانة البنت المتعلمة ومش أي تعليم كمان دلوقتي طبعاً تختلف عن مكانة اللي مش متعلمة أو متعلمة تعليم متوسط، فالناس بتحترم أكتر وتقدر اللي متعلمة ويخدوا رأيها ويعطوا ليها مساحة أكبر للمشاركة في قرارتهم، فالتعليم يؤثر على مكانة البنت في نفسها، فهو يعطي للبنت ثقة بذاتها وبإمكانياتها". وأيضاً "سوف أتعلم من تجربتي وأهتم بتعليم ابنتي حتى تصير أفضل حالاً مني".

وكذلك تقول إحدى المبحوثات "لما ولادي كبروا عودتهم يحافظوا على نظافة البيت وأبوهم كان معودهم يساعدوني في شغل البيت لكن أيام الدراسة عمري ما أعطلهم عن مذاكرتهم".

وقد لاحظت الباحثة أن جميع الحالات من المتعلمات وغير المتعلمات يتفقون في الرأي على أن التعليم يرفع من المكانة الاجتماعية للمرأة داخل أسرتها في ما عدا مفردة واحدة تقول "إن الست المتعلمة في وسط أهلها لها مكانة كويسة لأنهم هما اللي تعبوا معاها وربوها وكبروها وعلموها وصرفوا عليها, ودايما يتباهوا بيها, أما في وسط أهل جوزها بتكون في أحقاد في نفسهم من ناحيتها وخصوصا لو فيه حد من إخوات جوزها مش متعلم أو إن جوزها نفسه تعليمة أقل منها, يعني أنا من أول أسبوع في جوازي وأنا في مشاكل معاه ومع أهله (وبصفة خاصة حماتي) اللي كانت بتتعمد دايما إهانتى وتقلل من شأني لأني متعلمة تعليم عالي أحسن من ولادها".

كما لاحظت الباحثة أن هناك تحديات مازالت تواجه المرأة فى مجال التعليم من أهمها الموروث الثقافي الناتج عن العادات والقيم والتقاليد القديمة التي تؤكد على التمييز والمفاضلة بين الذكر والأنثى, وأن التعليم هام بالنسبة للذكر أما الأنثى فالتعليم بالنسبة لها شئ ثانوي يأتي فى المرحلة التالية بعد شغل البيت وجميع الأعمال المنزلية, ولا مانع من تسربها من التعليم وتركها للمدرسة فى حالة أن يتقدم أحد لخطبتها والزواج منها.

٥- تأثير العمل على مكانة المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية الراهنة:

بعد أن أثبتت المرأة جدارتها وقدراتها على المساواة بالرجل فى مجال التعليم الجامعي وفوق الجامعي كان عليها الدخول فى معركة أخرى وهى الحصول على وظيفة والخروج إلى معترك الحياة العملية والخوض فى كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر, والتجاوب مع حركة تجديد المجتمع والتفاعل معها, والمساهمة فيما يصبوا إليه الوطن من آمال.

ومن الملفت للنظر هنا أنه من خلال الدراسة الميدانية ثبت أن قضية عمل المرأة تواجه معارضة شديدة وأخذ الصراع حولها طابعاً عنيفاً حيث رأت بعض العائلات أنه من الخير للفتاة الجامعية ألا تزج بنفسها فى ميدان العمل, وأنه من الأفضل بعد تخرجها الاستفادة منها بتزويجها لتكو نواة صالحة للبيت العصري الحديث خصوصاً وأن مشاكل المتعلمين المتعطلين تزداد سوءا. كما رأى البعض أنه لامانع من اشتغال الفتاة بعد تخرجها لتجاهد بجانب الرجل فيستفيد منها المجتمع أكثر من ركونها إلى الحياة المنزلية.

وترى الغالبية العظمى من مفردات العينة أن السبب الرئيسي في الخروج للعمل يتمثل الحاجة الشديدة نتيجة الظروف المادية الصعبة وأن العمل أصبح ضروري جداً للمرأة للأسباب التالية:

- الحاجة المادية الشديدة.
- العمل شئ مهم في حياة الإنسان لأنه يعطي لصاحبه قيمة ومكانة.
- يشغل المرأة عن التفكير في الهموم.
- تقوم المرأة على نفسها وبالتالي لا تحتاج لأحد ويصبح لديها شخصية قوية.
- تساعد زوجها في حالة إذا ما كان دخله قليل.
- توفير احتياجات الأبناء.
- يعطي المرأة الشعور بالأمان والاطمئنان.
- الطلاق وعدم وجود من يعول المرأة.
- وفاة الزوج.

من ذلك تقول إحدى مفردات العينة "بالطبع أن العمل قيمة اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة جداً بالنسبة للمرأة فهو يجعلها تستطيع الإنفاق على نفسها ويعطيها شعور بالأمان والاطمئنان وبصفة خاصة إذا حدثت لها أي مشكلة حياتية".

أيضاً "الشغل زودني بخبرة في معاملة الناس وعلمني الدنيا على حقيقتها، وازاي أعرف أكسب القرش وما حدش يضحك علىّ بسهولة، بالإضافة إني بساعد زوجي في مصاريف البيت عشان أقدر أحسن ستوى أسرتي وحتى لا يلجأ زوجي في أي ظروف إنه يستلف من حد".

٦- المرأة والمشاركة السياسية:

تبين من خلال الدراسة أنه على الرغم من تسجيل المرأة الريفية لنسب عالية من المشاركة فى عمليات التصويت والاقتراع, إلا أن هذه المشاركة تظل شكلية, يساء فيها استغلال المرأة من خلال التعبئة المؤقتة فى مناسبات بعينها, ولا تعكس بالتالي وعيا سياسيا حقيقيا أو مشاركة سياسية فعلية, ذلك لأن معاناة المرأة الفقيرة وإهدار حقوقها, فى حالات الطلاق والنفقة والحضانة وتدنى ظروف حياتها الأساسية والمادية لا يمكن أن تشكل مناخا ملائماً لتنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية الفعلية.

حيث اتضح من خلال إجابات الغالبية العظمى من مفردات العينة أنهم يرون أن المرأة لديها معرفة بحقوقها السياسية مثل حق التصويت في الانتخابات واستخراج بطاقة الرقم القومي وأنها شاركت بفعالية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة.

ولاحظت الباحثة أنه ماتزال السيطرة الأبوية محددة لحرية المرأة فى المشاركة السياسية, وبالتالي ضعف وجود المرأة فى الحياة السياسية بالرغم من أن القوانين ودستور البلاد أعطى لها حق الممارسة السياسية من خلال التصويت

والترشيح والاستفتاء, وذلك بسبب العادات والتقاليد ودور الرجل الذي لازال يتفوق على المرأة وخاصة فى الريف المصري .

تقول أخرى "إيه الفايدة من إني عندي بطاقة رقم قومي, وأنا عارفة كويس أوى إن من حقي أروح الانتخابات وأحط صوتي, لكن للأسف جوزي بيمنعني من إني أخرج من البيت علشان أروح الانتخابات وبيقولى أقعدي هنا هتروحى فين فى وسط الزحمة دى, مفيش دين بيقول إن الست تتزاحم مع الرجالة فى مكان علشان كده حرام ".

في حين ترى النسبة الأقل من مفردات العينة أنها لا تقوم بالمشاركة السياسية تقول إحدى المبحوثات "بصراحة يا بنتي جوزي منعني من أن أخرج للانتخابات وقال إنت ست كبيرة هاتروحي فين وسط الزحمة دي أحسن حد يخبطك أو يزقك ولا حاجة أصله بيخاف عليّ قوي، بس أنا شايفة من خلال كلامي مع الجيران والتصوير اللي في التليفزيون لموضوع الانتخابات، إن ستات كتير بقت تخرج للانتخاب وتقول رأيها بصراحة غير زمان خالص".

أيضاً تقول إحدى المبحوثات "زوجي يمنعني من الخروج للإدلاء بصوتي في الانتخابات، وكانت تحدث بيننا خلافات كثيرة بسبب هذا الموضوع".

وقد لاحظت الباحثة أن من أهم أسباب عدم المشاركة السياسية للمرأة الريفية هو شعورها بالغربة والاغتراب السياسي فى المجتمع, وإحساسها بأن مشاركتها أو عدم مشاركتها لن تغير من الوضع القائم, وربما أن فقدان الثقة فى المعايير السياسية من الأمور التي تؤدى إلى الاغتراب ويحتاج إلى زمن طويل ومشاركات حقيقية حتى تعود الثقة المفقودة.

وقد لاحظت الباحثة افتقار الغالبية العظمى من مفردات العينة للانتماءات السياسية كالانضمام لحزب معين أو جماعة معينة باعتبار عدم جدوى تلك الأنشطة، واقتصار المشاركة السياسية للمرأة على التصويت في الانتخابات.

٦- <u>المرأة والزواج:</u>

أكد الغالبية العظمى من مفردات العينة وعددهم ١٢ مفردة من المتعلمات و ٩ من غير المتعلمات على أن الزواج هو علاقة مقدسة بين الزوج والزوجة وأن قرار الزواج يجب أن يكون قائم على الشورة بين جميع أفراد الأسرة (الأب – الأم – الإخوة – البنت) وأنه لا يجب أن يقتصر على فرد بعينه.

تقول إحدى مفردات العينة "إحنا اتربينا على إن الست لازم تكون محترمة ومطيعة لجوزها, وتاخده على الهادي وتتفاهم معاه بالراحة وبهدوء, ولازم يكون نفسها طويل فى المناقشة معاه, والمفروض إن كل واحد فى الاتنين يشوف التانى بيحب إيه ويعمله, علشان تدوم بينهم المحبة والمودة, مش كل مايحصل حاجة تزعلها منه تجرى وتروح غضبانة على بيت أهلها , المفروض الست بتبقى عارفه كويس إن جوزها بقى كل أهلها وما ينفعشى أبدا إن واحدة تغضب من أهلها, طيب لما تخرج من بيت أهلها غضبانة هتروح لمين, لازم الست تكون عاقلة وتعرف إن هيا وجوزها حاجة واحدة وبيكونوا بيت جديد وأسرة جديدة ".

كما اتضح من خلال إجابات مفردات العينة أن الغالبية العظمى منهم وعددهم ١١ مفردة من المتعلمات و ٧ مفردات من غير المتعلمات أنهن لا يفضلن الزواج المبكر للبنت لأنه يسرق من البنت أجمل أيام حياتها التي يجب أن تشعر فيها بالسعادة بطفولتها وسنها الطبيعي.

تقول إحدى المبحوثات "إن الدنيا تغيرت والبنات اتعلمت والمفروض أن الأهل ياخدا رأي بنتهم عندما يتقدم أحد للزواج منها وإن الزواج المبكر بيسرق زهرة شباب البنت وبيخليها تشيل الهم والمسئولية بدري، وده اللي أنا عملته مع بنتي".

وتقول أخرى "مستحيل إني أجوز بناتي بدري أبداً وهما صغيرين قبل ما يكملوا تعليمهم، لازم أخليهم يتعلموا كويس الأول علشان يقدروا يشتغلوا شغلانة كويسة بالشهادة بتاعتهم علشان ما يتعبوش زي ما أنا تعبت في حياتي، وبعد ما يتعلموا يختاروا العريس اللي يعجبهم، وعمري ما أفرض عليهم رأي، لأن بتعليمهم كل واحدة فيهم حتقدر تفتح بيت وتعرف ازاي تتعامل مع جوزها وتخليه يحترمها".

وجدير بالذكر أنه نتيجة زيادة وعى المرأة وثقافتها أدركت الفتاة أخطار الزواج المبكر فأصبحت الفتاة تزن الأمور من جميع النواحي وتضع لنفسها شروطا ومطالب وتطلعات, ويترتب على ذلك أن تنتظر طويلا حتى تجد من يناسبها, كما أن هذه المطالب لا تكون فقط على المستوى المادي بل أيضا على المستوى الثقافي فتشترط مستوى اجتماعياً معيناً ومكانة مرموقة فى المجتمع وأن يحظى باحترام الجميع.

تقول إحدى مفردا ت العينة "ماينفعشى أكون طيبة وحاصلة على مؤهل عالي فوق الجامعي وبعدين أعمل زى الناس الجهلة وأجوز بناتي وهما أصغر من السن المناسب للجواز المفروض إن البنت تخلص تعليمها الأول وتاخد شهادتها وأطمن عليها وبعد كده تفكر براحتها فى الجواز , لكن لازم تثبت وجودها الأول علشان تقدر تختار إنسان مناسب ليها لأن الجواز حياة أبدية".

أما بالنسبة لزواج الأقارب فيرى الغالبية العظمى من مفردات العينة أن هذه القيمة انقرضت نسبة لأن القرية مجتمع الدراسة فيها طابع التحضر ونتيجة لسفر كثير من شبابها للدول الأوروبية فساعد ذلك على تغير الكثير من الثقافات القديمة ودخول ثقافات جديدة أثرت على فكر وعقيدة أفراد مجتمع الدراسة, تحث تلك الثقافات على أنه يجب تزويج الفتاة لمن يمتلك المال الوفير ويستطيع الصرف والإنفاق على الشبكة والمهر والفرح وكل طلبات العروسة حتى ولو كانت هيا أعلى منه فى التعليم, وبذلك أصبحت قيمة المال أهم وأقوى من قيمة العلم والقرابة, كما أصبح هناك وعى لدى الأسر من خلال وسائل الإعلام بخطورة زواج الأقارب والعواقب التي تحدث بسببه مثل احتماليه حدوث الأمراض والإعاقات فى الأطفال المولودين نتيجة هذا الزواج.

وقد تلاحظ للباحثة اتفاق مفردات العينة من المتعلمين وغير المتعلمين على أن الزواج هو رابطة مقدسة تقوم على المودة والرحمة بالإضافة إلى رفضهم التام للزواج المبكر للبنت لما له من آثار سلبية عليها وأن اختيار شريك الحياة لابد أن يكون بالمشاركة من جميع أفراد الأسرة (الأم – الأب – البنت – الإخوة).

٨- المرأة والأسرة "اتخاذ القرار":

يرى الغالبية العظمى من مفردات العينة من المتعلمين أن اتخاذ القرار داخل الأسرة يقوم على مبدأ المشورة بين الزوج والزوجة وأن المرأة هي التي تقوم باتخاذ القرار داخل البيت في حالة غياب زوجها أو وجوده بالعمل.

تقول إحدى المبحوثات "زوجي يتعامل معنا بمبدأ الشورى، صحيح مبيسمحش لحد يتدخل في حياتنا لكن ممكن أعرض مشكلة على الأهل والجيران في حدود الشورى".

وتقول أخرى "الجواز شركة بين اثنين المفروض أن كل واحد فيهم ياخد رأي التاني ويشور عليه في أي موضوع يخص البيت والعيال، والمفروض إن الاثنين يحترموا بعض، مش يفضل الراجل يضرب في زوجته ويبهدلها ويشتمها ويسمع بيها الناس".

في حين أكد الغالبية العظمى من مفردات العينة من غير المتعلمين عكس ذلك فهم يرون أن اتخاذ القرار داخل الأسرة يكون بيد الرجل (أب – أخ – زوج) وليس للمرأة دخل فيه.

وبالنسبة للأسباب الاقتصادية الخاصة بزيادة العنف ضد المرأة داخل الأسرة فتتمثل في زيادة بنود الإنفاق مع عدم وجود المال الكافي للوفاء بكل متطلبات الأسرة وارتفاع مستوى المعيشة والبطالة.

أما بالنسبة للأسباب الاجتماعية الخاصة بزيادة العنف ضد المرأة فتتمثل في عدم التفاهم بين الزوجين واختلاف الفكر، وإصرار الزوج وأهله على ضرورة إنجاب الولد مهما تكررت مرات الحمل والولادة دون مراعاة للحالة الصحية للزوجة.

وبالنسبة للآثار النفسية والصحية والاجتماعية الناتجة عن العنف ضد المرأة فتتمثل في إحساسها بالظلم والقهر، ونظرة المجتمع الدونية لها.

تاسعًا: نتائج الدراسة:

أمكن للباحثة من خلال الدراسة الميدانية التوصل إلى النتائج التالية:

- تدني مكانة المرأة في المجتمع على الرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري.
- تعدد أشكال التمييز وعدم المساواة بين الرجل والمرأة داخل المجتمع المصري خاصة فيما يتعلق بـ (التفرقة بين الولد والبنت – الميراث – عدم التعليم – عدم الخروج من المنزل).
- استمرار وجود الموروثات الثقافية الخاصة بتفضيل الأولاد الذكور عن الإناث على الرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى الطلاق والانفصال بسبب إنجاب الإناث.
- تدني مستوى الوعي القانوني لدى المرأة على الرغم من التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري.
- تُعد التحديات المادية من أهم العقبات التي تواجه المرأة الريفية في الحصول على التعليم المناسب.
- ارتباط عمل المرأة بالمستوى الاقتصادي للأسرة فكلما قل المستوى الاقتصادي للأسرة ازدادت فرص عمل المرأة.
- أن عمل المرأة أصبح ضرورة وليس عبئاً على الأسرة فى الوقت الراهن, ولكنه يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وأول التحديات العادات والقيم والتقاليد القديمة والموروث الثقافي البالي المتحجر.
- زيادة وعي المرأة الريفية بعملية المشاركة السياسية (التصويت بالانتخابات – استخراج بطاقة الرقم القومي) وغيرها.
- ضعف وجود المرأة فى الحياة السياسية بالرغم من أن القوانين ودستور البلاد أعطى لها حق الممارسة السياسية من خلال التصويت والترشيح والاستفتاء, وذلك لوجود السلطة الأبوية والزوجية التي تتحكم في خروج المرأة للمشاركة في الحياة السياسية.
- أن الغالبية العظمى من مفردات العينة لا ينتمون إلى أي تيارات سياسية أو جماعات أو هيئات.
- اقتصار المشاركة السياسية للمرأة الريفية على التصويت وإبداء الرأي في الانتخابات فقط دون أي مظاهر أخرى للمشاركة السياسية.
- أن الزواج علاقة مقدسة بين الزوج والزوجة تقوم على الود والاحترام المتبادل فيما بينهم.
- عدم تفضيل مفردات العينة من المتعلمين وغير المتعلمين لفكرة الزواج المبكر للبنت لأنه يضر بمستقبلها ويقضي على طفولتها.
- تتمثل الأسباب الاقتصادية الخاصة بزيادة العنف ضد المرأة في زيادة بنود الإنفاق مع عدم وجود المال الكافي للوفاء بكل متطلبات الأسرة وارتفاع مستوى المعيشة والبطالة.
- وتتسم الأسباب الاجتماعية الخاصة بزيادة العنف ضد المرأة في عدم التفاهم بين الزوجين واختلاف الفكر، وإصرار الزوج وأهله على ضرورة إنجاب الولد مهما تكررت مرات الحمل والولادة دون مراعاة للحالة الصحية للزوجة.
- أما بالنسبة للآثار النفسية والصحية والاجتماعية الناتجة عن العنف ضد المرأة فتتمثل في إحساسها بالظلم والقهر، ونظرة المجتمع الدونية لها.
- أن التغيرات الاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع الآن قد أثرت بشكل ظاهري في تغيير مكانة المرأة في المجتمع وليس بشكل فعلي.

عاشراً: توصيات الدراسة:

توصي الباحثة من خلال دراستها بالآتي:

- بذل جهود خاصة لتعديل صورة المرأة السلبية عن نفسها، ولتوعيتها بحقوقها وبدورها الحقيقى فى المجتمع، ولإقناعها بقدراتها على الإضطلاع بأى مسئولية، كذلك تقديم نماذج من النساء اللواتى نجحن في ميادين عديدة، وفى مجالات غير تقليدية، كانت حكراً على الرجال لإقناع المجتمع بإمكانات المرأة وقدراتها.
- العمل على تغيير الاتجاهات الأسرية نحو تعديل العادات والموروثات الثقافية التي من شأنها تغيير مفاهيم المجتمع ومعتقداته نحو الأدوار التي يمكن أن تقوم بها المرأة بحيث لا يقتصر الأمر على الأدوار التقليدية بل يتعداه إلى الإبداع في العمل والإنتاج والمشاركة السياسية.
- الاهتمام بزيادة الوعي القانوني للمرأة بحقوقها من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.
- بذل المزيد من الجهود لتشجيع المرأة على اقتحام سوق العمل وزيادة مشاركتهن في الحياة العامة.

مراجع الدراسة

١- جوردن مارشال٢٠٠٠، **موسوعة علم الإجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهرى**، المجلد الثانى، مكتبة لبنان، بيروت، ، ص ص ١٣٨٥ – ١٣٨٨.

٢- انتونى جيدنز٢٠٠٢ ، **مقدمة نقدية فى علم الاجتماع**، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، القاهرة ، ، ص ٢٣٣.

٣- سناء الخولى١٩٨٣، **الأسرة والحياة العائلية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ، ص ٤٤.

٤- عادل الهورای١٩٩٣، **التغير الاجتماعي والتنمية فى الوطن العربى**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ، ص ٤٣.

٥- سامية محمد جابر١٩٩٨، **الإتصال الجماهيرى والمجتمع الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ، ص ٣١٦.

٦- سامية خضر٢٠٠٤، **المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الإجتماعى**، القاهرة، الأنجلو المصرية، ط٢، ، ص ص ٩٧ – ١٠٥.

٧- منى محمد محمد المتولى٢٠٠٦، **المرأة فى سوق العمل غير الرسمى، دراسة ميدانية فى مدينة القاهرة**، رسالة ماجستير، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ، ص ص ٢٨٩ – ٢٩٤.

٨- سلوى العامرى٢٠٠٨، **أوضاع النساء المنتخبات فى المجالس المحلية**، الطبعة الأولى، القاهرة، ، ص ص ٢٣٤ – ٢٤٢.

٩- رويدا السيد أبو العلا على٢٠٠٨، **التغير الإجتماعى وظاهرة الطلاق فى المجتمع المصرى، دراسة ميدانية على عينة من حديثى الزواج فى محافظة القاهرة**، رسالة دكتوراه، قسم الفلسفة والاجتماع، كلية التربية، جامعة عين شمس، ، ص ص ٣٧٤ – ٣٨٤.

١٠- مها عزت محمد أبوريه٢٠٠٩، **التطورات الإجتماعية العالمية والمرأة العاملة فى مصر، دراسة ميدانية على دور المجلس القومى للمرأة**، رسالة دكتوراه، قسم الإجتماع، كلية الآداب، جامعة طنطا، ، ص ص ٢٦٥ – ٢٨٠.

١١- محمد برهوم١٩٩٠، **مكانة المرأة الإجتماعية والطلاق فى الأردن**، فى إجلال إسماعيل حلمى، دراسات عربية فى علم الإجتماع الأسرى، الإمارات، ، ص ص ٢٥٢ - ٢٦٢.

1- Adams Kupper and Jessica Kuper, The Social science encyclopedia roundedge, and kegan P. pul London, new York, 1985, P. 98.

2- Freed Man and others, " Principal of Sociology", (N.Y. Hoit Rinehart and Winston, 1992), p . 230.